

المحاضرة 07: البنوك التجارية، البنك المركزي والسياسة النقدية

في نهاية هذه المحاضرة يتوقع أن يعرف الطالب:

- ❖ البنوك التجارية، نشأتها، تطورها، وأهدافها
- ❖ البنك المركزي، وظائفه ومؤشرات استقلاليته
- ❖ السياسة النقدية وأدواتها

1- تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي مؤسسة تشرف على النشاط البنكي في الاقتصاد وهو على قمة النظام البنكي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات البنكية، ويمثل السلطة النقدية في الدولة كما يعتبر المشرف على أداء البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، وذلك لضبط عمليات الائتمان والسيولة وغيرها من المؤشرات النقدية، لذلك يسمى البنك المركزي بنك البنوك.

2- وظائف البنك المركزي:

تقوم البنوك المركزية في العادة بمجموعة من الوظائف من أهمها:

✓ إصدار النقود: حيث كانت في الماضي تصدر أوراق البنكنوت في معظم الدول تقريبا بنشأة المصارف المركزية التي كانت تعرف حتى بداية القرن العشرين باسم مصارف الإصدار، ومع انتشار استخدام النقود الورقية بسبب التوسع في التجارة ظهرت الحاجة ليس فقط إلى تجانس هذه النقود، ولكن أيضا إلى تنظيم إصدارها، ولذلك فقد قامت معظم الدول بإصدار تشريعات بمقتضاها يقتصر حق إصدار هذه النقود على مصرف واحد وهو البنك المركزي؛

✓ البنك المركزي بنك البنوك : إن النظام المصرفي لأي بلد هو نمط من التنظيم الذي يمكن التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها، ويحقق التوازن بين الوحدات المالية، هذه المهمة لا يمكن تحقيقها دون وجود البنك المركزي الذي ينظم عمليات المقاصات ويخلق النقود المالية عند الضرورة لتمويل الأرصدة السلبية لمختلف الدوائر النقدية. فلكون البنك المركزي يسير الحسابات الجارية للبنوك، فهو يقوم بتسوية المعاملات فيما بينها عن طريق ما يسمى بالمقاصات وفي إطار سياسته العامة، يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية إلى اللوائح والتوجيهات التي يصدرها، سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها أو القروض

التي تقدم إلى منحها ، كما يجب أن تخضع إلى القواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية؛

✓ **البنك المركزي المقرض الأخير:** للبنك المركزي وحده السلطة على الكتلة النقدية، لأنه يتحكم في السيولة الضرورية لعمل البنوك ، فهو المقرض الأخير، لأنه الوحيد الذي يمكنه تزويد البنوك بالنقود القانونية وفق سياسة يرسمها بنفسه؛

✓ **البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي:** منذ أن حصلت المصارف المركزية على امتياز إصدار النقود، فقد قامت بدور مصرف الحكومة ومستشارها المالي، فعلى اعتبار أن المصرف المركزي هو مصرف الحكومة فإنه يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، فإن الحكومة تضع أموالها فيه، ولهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي بصفة عامة لأن ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماما عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في البنوك التجارية.

3- استقلالية البنك المركزي:

استقلالية البنك المركزي تعد من أهم المواضيع والأكثر جدلا في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية، حيث من شأن هذه الاستقلالية أن تزيد من مصداقية البنوك المركزية أو فعالية السياسة النقدية، ومن هنا يجدر بنا معالجة الاستقلالية للبنوك المركزية فاستقلالية البنوك المركزية تعني استقلالية هذه البنوك في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة.

فعندما يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية يكون بعيدا عن الضغوط السياسية سواء من الحكومة أو البرلمان، والسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي تؤدي إلى خفض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار، فتعمل استقلالية البنك المركزي على ضمان مصداقية السياسة النقدية.

وتستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية:

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين البنك والحكومة والبرلمان، عضو في الحكومة) .
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها الإذن بذلك.
- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده ، المشاركة مع الحكومة، مستشار) .
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.

- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- أهداف البنك المركزي.
- مدى إمكانية منح القروض للخرينة العامة.
- طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.
- حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

4- البنوك التجارية:

تعد البنوك إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الافراد والمشروعات والادارات العامة، واعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

ويمكن أن يستشف من التعريف السابق أن للبنوك التجارية ما يلي:

- ✓ أن البنوك التجارية تقبل جميع انواع الودائع، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية والتوفير ولأجل وشهادات الايداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة لأجل.
- ✓ أن البنوك التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي انها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الاخرى ولا على فئة معينة من الافراد دون الاخرى .
- ✓ تمنح البنوك التجارية انواع مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.
- ✓ تتمتع البنوك التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.
- ✓ يمكن للبنوك التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة، فجانبا الخدمات البنكية التقليدية (قبول الإيداعات و منح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية، ودراسات الجدوى والاستشارات المالية والخدمات الشخصية للزبائن وغيرها.

4-1- خصائص البنوك التجارية:

- هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الاخرى وهي كما يلي:
- ✓ أن البنوك التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع، أيأ كان نوع الوديعة، فإن المودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائنا والمصرف مدينا، ومع ذلك فإن البنوك التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك، كما يمكن تحويل

ملكيته إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك، ويترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على المصارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لإمكانية السحب عليها بالصكوك وبالتالي هي جزء من عرض النقد، بينما المؤسسات المالية الأخرى لا تتصف بهذه الصفة.

✓ تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة، من خلال عمليات الاقتراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا، وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وينجم عن ذلك أن جزءا مهما من ودائع المصارف التجارية يتداول كنفود، وحيث أن الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد، بل وإنها تشكل الشطر الأعظم منه في الدول المتقدمة صناعيا، فإن أية زيادة في الودائع الجارية تحدث إضافة إلى الكمية الإجمالية المعروضة من النقود، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ومعنى ذلك أن للمصارف التجارية دورا مهما في التأثير المباشر على عرض النقد، أما المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، فإنها وإن كانت تقبل الودائع وتمنح القروض شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية، إلا أن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقد، لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشؤها هذه المؤسسات المالية، وإنما تأتي من اقتراضها لها.

✓ تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون اشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب، ويترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها والحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لموجوداتها (أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها) والربحية (أي تعظيم إيراداتها الصافية).

4-2- أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الربحية والسيولة والأمان.

✓ **الربحية:** تسعى إدارة البنوك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنوك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر، فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، كما وأن الوظيفة الرئيسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الأرباح. وحتى يتمكن البنك من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشتمل إيرادات البنوك البنود الآتية :

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية .
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين .

- أجور الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- عوائد العملة الاجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع.
- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك، فإنها تشتمل على الآتي :

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم البنك بدفعها .
- العمولات المدينة التي يدفعها البنك إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته .
- المصاريف الإدارية والعمومية.

✓ **السيولة:** سيولة أي أصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة، وهكذا أما السيولة في البنوك فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات أو حجوزات مالية أخرى، وهذا يعني أن على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالبنوك التجارية لاتستطيع كبقية منشآت الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس .

✓ **الأمان:** لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتمك فأني خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى البنوك التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين)، وأنشطتهم، وأيضاً تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع (Diversification) ودائع المصرف والقروض، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي.

5- السياسة النقدية:

في أغلب الدول يعتبر البنك المركزي هو الأداة التي تدير السياسة النقدية، وتكيفها مع التطورات الاقتصادية العامة في البلد، ووظيفته الأولى والرئيسية السهر على سلامة تطبيق النظام النقدي والمصرفي من خلال المحافظة على قيمة الوحدة النقدية داخليا وخارجيا والمساهمة في تحقيق أي معدل ممكن للتنمية دون التعرض لأخطار التضخم النقدي، وبتعبير آخر خلق المناخ الاقتصادي الملائم لتحقيق تنمية اقتصادية ضمن إطار من التوازن النقدي والاقتصادي.

5-1- أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار؛
- المساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي والنتاج المحلي؛
- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق رأس المال والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني ؛
- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ؛
- تحقيق الاستخدام الشامل.

5-2- أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية الكمية المباشرة وغير المباشرة للتأثير على كمية النقود وحجم الائتمان بشكل عام، وأدوات نوعية وأدوات أخرى وهي تؤثر في نشاط أو قطاع اقتصادي معين من خلال توجيهه أو تقييد الائتمان الموجه إليه وفيما يلي هذه الأدوات:

✓ أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة

دعيت بأدوات الرقابة الكمية غير المباشرة لأن تأثيرها على كمية النقود وحجم الائتمان تم عبر السوق النقدية والمالية وعن طريق استخدام أدوات نقدية معينة للتأثير على كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان بشكل عام بغض النظر عن أوجه استخدام هذا الائتمان وتتألف من:

- **سياسة السوق المفتوحة:** تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية، فمن خلالها تستطيع السلطات النقدية التحكم في الائتمان وعرض النقود وفقا للظروف الاقتصادية السائدة. ويقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية.

إن قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، من الممكن أن يؤثر في حجم الائتمان المصرفي على النحو التالي:

إذا نزل البنك المركزي إلى السوق بائناً لبعض الأصول المالية والتجارية، فإنه يهدف من وراء ذلك تحويلها إلى أصول نقدية، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع وامتنصاص فائض العملة الرائجة، وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض ، أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق مشترياً لهذه الأصول (الأوراق التجارية والمالية والسندات) ويصب مقابل ذلك نقوداً في السوق، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق فيمنح القروض ويخلق الائتمان.

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة للتأثير على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية إحدى الوسيلتين:

- تحديد الشروط الواجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها للحد من قدرة البنوك على تعزيز احتياطاتها النقدية؛

- تغيير سعر إعادة الخصم لتعديل النفقة التي تتحملها البنوك عند رغبتها في الاقتراض من البنك المركزي، فتتغير أسعار الفائدة في السوق بوجه عام مما يؤثر على حجم الائتمان.

- **الاحتياطي الإلزامي (الاحتياطي القانوني):** ويقصد بالاحتياطي الإلزامي ذلك الجزء من الودائع والأصول النقدية للمصارف التجارية الذي تحتفظ به لدى البنك المركزي إجبارياً وبحكم القانون.

فعندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لظهور البوادر التضخمية في الاقتصاد القومي، وذلك نتيجة زيادة المصارف التجارية منحها الائتمان، فإنه يعمل على رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي المطبقة على المصارف التجارية مما يجبرها على تخفيض الائتمان الممنوح لعملائها، من خلال التقييد في تقديم القروض أو استدعاء بعضها إذا لم يكن هناك فائض من السيولة لدى المصارف التجارية.

وفي حال اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية نتيجة ظهور بوادر الركود في الاقتصاد القومي، يعتمد البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يسمح بزيادة الائتمان من قبل البنوك التجارية لزيادة احتياطاتها النقدية لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الانفاق الكلي.

✓ أدوات الرقابة الكمية المباشرة

يلجأ المصرف المركزي لاستخدام أدوات الرقابة الكمية المباشرة إذا تبين له أن استخدام أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة غير مجد، وسميت هذه الأدوات بالمباشرة لتدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتنظيم

حجم الائتمان من خلال التأثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ويمكن إجمال هذه الأدوات في:

- تحديد حجم الائتمان المسموح به للبنوك التجارية على أساس حجم رأسمالها، أي لا تستطيع البنوك التجارية زيادة حجم الائتمان إلا بزيادة رأسمالها؛
- تحديد نسبة ودائع كل مصرف إلى رأسماله، أو تحديد حد أعلى من الودائع خلال فترة معينة والزيادة عن ذلك يجب أن توظف بأوراق حكومية أو وضعها لدى البنك المركزي كأرصدة دائنة؛
- وضع قيود على تزايد الأصول المصرفية، حيث يقوم المصرف المركزي بتحديد حجم الزيادة المسموح بها لمكونات أصول المصرف التجاري؛
- تحديد حصص إعادة الخصم، حيث يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى لما سيقوم به كل بنك تجاري من خصم أوراق تجارية وسندات حكومية، ويتحدد هذا الحد بناء على الظروف الاقتصادية السائدة؛
- استخدام الودائع الحكومية للتأثير على حجم الائتمان من خلال وضعها لدى البنك المركزي مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح، أو لدى البنوك التجارية لزيادة حجم الائتمان؛
- منع البنوك التجارية من اعطاء القروض لبعض الأنشطة لزيادة حجم الائتمان.

✓ أدوات الرقابة الانتقائية

إذ يستطيع البنك المركزي التأثير على نشاط اقتصادي معين من خلال توجيه أو تقييد الائتمان الموجه إليه، وقد بدأ الاهتمام بأدوات الرقابة النوعية بعد الأزمة الاقتصادية. وتغير أهداف السياسة النقدية من مجرد تحقيق الاستقرار النقدي إلى مشاركة اقتصادية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها. ومن أهم هذه الأدوات:

- التمييز بين مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق الأوراق المالية المقدمة كضمان للقروض حيث يقوم البنك المركزي بحرمان نشاط اقتصادي معين من القروض بضمان الأوراق المالية مما يحد من حجم الائتمان الموجه إليه، والعكس صحيح؛
- فرض أسعار انتقائية لسعر إعادة الخصم، حيث يمكن رفع سعر إعادة الخصم لقطاع اقتصادي معين مما يقلل حجم الائتمان الموجه إليه كما يمكن خفض سعر الخصم لقطاع اقتصادي معين فيؤدي لزيادة حجم الائتمان الموجه إليه.

✓ أدوات الرقابة الأخرى

- **الاقناع الأدبي:** ويعني قيام البنك المركزي بإقناع المصارف، وإبداء النصيحة لهما لا فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموماً وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها وخاصة فيما يتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياجاتها وودائعها النقدية، وتقليل القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد لزيادة مستويات الانتاج

الكلي، وتحقيقاً للعمالة الكاملة، أو تضيق الائتمان في حالة التضخم، وتستجيب البنوك التجارية عادة لتوصيات البنك المركزي، حفاظاً على علاقتها مع البنك المركزي في حدود ما تسمح به إمكانيات البنوك، وعادة ما تتوافق مصالح البنك المركزي مع المصالح الشخصية للمؤسسات المالية. كما تساهم هذه الأداة في زيادة التعاون الفعال بين جميع المؤسسات المالية والبنوك المركزية، [حتى بطريقة غير مباشرة]، فمن خلال كتابة المقالات في الصحف اليومية، وتصريحات مسؤولي البنوك المركزية، فإن البنوك التجارية تحاول تغيير سلوكها إلى الاتجاه المطلوب.

- **التوجيهات والأوامر:** يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو اقراضها للمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953، عندما أصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم اقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض.

كما يمكن تحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال والاحتياطي وجملة أصولها، أو فرض حد أقصى لجملة قروض البنوك واستثماراتها أو وضع حد أقصى لمعدل الزيادة في قروض واستثمارات البنوك خلال فترة مستقبلية، وكذلك سلطة البنك المركزي في تحديد الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار أموالها وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات.

- **الإعلام:** يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات، الأفراد، المشروعات والحكومة، وكان البنك المركزي في ألمانيا والبنك المركزي في السويد يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان وكان محافظ بنك إنجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعية من قبله.

- **الإجراءات العقابية:** إذا لم تنتهج البنوك الساسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.